



الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ

Association Marocaine des Droits Humains

جمعية غير حكومية، تأسست يوم 24 يونيو 1979، معترف لها بصفتها المنفعة العامة (مرسوم رقم 2.00.405 - أبريل 2000)
ONG constituée le 24 juin 1979- reconnue d'utilité publique (décret n° 2.00.405 du 24 Avril 2000)

بيان الجمعية بمناسبة

اليوم العالمي لحرية الصحافة 03 ماي 2020

تخلد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى جانب كل الصحفيين والصحفيات - ومعهم كل المناصرين لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة عبر العالم - اليوم العالمي لحرية الصحافة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993، بناء على توصية تم اعتمادها في الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" سنة 1991، إحياء لذكرى اعتماد إعلان "ويندهوك" للنهوض بصحافة مستقلة وتعددية في إفريقيا الذي صدر في ناميبيا في نفس السنة. وقد اختارت له هذه السنة موضوع "صحافة بلا خوف أو محاباة".

ويمثل هذا اليوم مناسبة لتذكير الدول والحكومات بضرورة احترام التزاماتهم لصالح حرية الصحافة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، ولتقييم وضعية حرية الصحافة عبر العالم على ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولإثارة الانتباه إلى الأخطار التي تتهدد العاملين/ت في حقل الإعلام في حرياتهم/ن وسلامتهم/ن البدنية وحقهم/ن في الحياة، ولتكريم الصحفيات والصحفيين الذين فقدوا حياتهم، أثناء ممارسة واجبهم المهني. كما أن هذا اليوم يشكل فرصة لتسليط الضوء على سياسة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحفيين والإعلاميين.

وتحيي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، هذا اليوم في سياق دولي وإقليمي يتميز باستمرار التصييق على حرية الصحافة، وتعريض الصحفيين والصحفيات، خصوصا المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، للعنف الجسدي واللفظي والاختفاء القسري، والاعتقال التعسفي ورمي العديد منهم في السجون على إثر محاكمات جائرة، أو بدون محاكمة، فيما يقع آخرون ضحية الاغتيالات والتهديدات المتكررة بالقتل، خصوصا بمناطق النزاع المسلح، كل ذلك في ظل سيادة الإفلات من العقاب، وتكثيف الرقابة على وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت واستعمال برامج للتجسس على الصحفيين والنشطاء الحقوقيين والمعارضين وإخضاعها لسيطرة الحكومات.

وأدى انتشار وباء كورونا فيروس، إلى وفاة حوالي 55 صحفيا في 23 دولة، في غياب إجراءات كافية لحماية وسائل الإعلام في كثير من الأحيان، حسب اللجنة الدولية لحماية الصحفيين، وإلى سن قوانين الطوارئ وإجراءات لاستخدامها في تقييد حرية الرأي والتعبير والصحافة، وتستمر معاناتهم كذلك بالسجون التي تشكل مرتعا لانتشار الفيروس، رغم دعوات المفوضية السامية لحقوق الإنسان ونداءات الحركة الحقوقية العالمية لحكومات الدول قصد الإفراج عن المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم الصحفيين على الفور؛ إذ تم رفض نداءات إطلاق سراح صحفي التحقيقات، جوليان أسانج مؤسس ويكيليكس المعتقل في سجن بيلمارش ببريطانيا، نظرا لتدهور وضعيته الصحية مما يعرضه لخطر الإصابة بالفيروس.

وعلى المستوى الوطني، يتميز الوضع باستمرار انتهاكات حرية الصحافة تشريعا وممارسة، حيث صنف تقرير منظمة مراسلون بلا حدود لسنة 2020، المغرب ضمن البلدان التي تعاني من وضعية صعبة، حيث احتل المرتبة 133 ضمن 180 بلدا في مؤشر حرية الصحافة في العالم، في حين جاءت تونس في المرتبة 72، ولم يساهم إلغاء وزارة الاتصال وتشكيل المجلس الوطني للصحافة في إيجاد بيئة إعلامية حرة ومستقلة تقوم على التعددية، وسيزداد الامر صعوبة مع دخول قوانين الطوارئ الصحية وفرض إجراءات الحجر الصحي لمحاربة جائحة كورونا من خلال:

• اللجوء إلى القانون الجنائي لتجريم التعبير المشروع عن الرأي بما في ذلك عبر الأنترنت ومواصلة حملات الاعتداءات والمتابعات والاعتقالات التعسفية والمحاكمات غير العادلة ضد الصحفيين/آت والمدونين/آت، علما أن العديد منهم لا زالوا في السجون من بينهم المعتقلون على خلفية حراك الريف؛

• اعتماد المجلس الحكومي لـ"مشروع القانون 20.22 يتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة" في سرية تامة، نشرت بعض مضامينه التي ستكرس الطابع القمعي والإجهاد التام على حرية الرأي والتعبير عبر الأنترنت؛

• مراقبة محتويات شبكة الأنترنت واستهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ببرنامج تجسس يدعى "بيغاسوس Pegasus" تابع لشركة NSO الإسرائيلية، واعتراض الاتصالات وانتهاك الحق في الخصوصية دون اعتبار للمعايير الدولية ذات الصلة؛

• استمرار الدولة ومؤسساتها في فرض احتكارها ووصايتها على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وإغراق بعض المؤسسات الإعلامية بغرامات مالية كبيرة إثر دعاوي قضائية ضدها، لدفعها إلى الإفلاس المالي ومن ثم إغلاقها.

إن المكتب المركزي، للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهو يحتفي باليوم العالمي لحرية الصحافة، في ظل جائحة كورونا وتطبيق حالة الطوارئ الصحية، وإجراءات الحجر الصحي، إذ يحيي كافة الصحافيات والصحافيين، في المغرب وعبر العالم، الذين يدافعون عن الحق في حرية الرأي والتعبير، والوصول إلى المعلومات، ويناصرون حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، ويثمن جهود الصحافيات والصحافيين، الذين يقومون بتغطية ونقل أخبار الحركة الحقوقية وباقي الحركات الاحتجاجية تنويرا للرأي العام فإنه:

1. يعبر عن تضامنه مع كل الصحفيين/ت والمدونين/آت، الذين مستهم الاعتقالات التعسفية والمتابعات والاستنطاقات والتضييقات والمحاكمات الجائرة على خلفية التعبير عن آراءهم ويطالب بالاستجابة لنداءات الحركة الحقوقية الوطنية والدولية، في ظل الحالة الوبائية التي تعرفها بلادنا، بالإفراج عنهم بدون شروط، ووقف المتابعات الجارية ضدهم، ووضع حد للاعتداء على حقوق الصحافيات والصحافيين، وإفلات المعتدين على نساء ورجال الإعلام من العقاب؛
2. يدعو إلى عدم استغلال حالة الطوارئ الصحية وإجراءات مكافحة تفشي وباء كورونا، لاستهداف الصحفيين/ت، والمدونين/آت خصوصا نشطاء حقوق الإنسان واستصدار قوانين وإجراءات قمعية تمس حرية الرأي والتعبير والصحافة. وفي هذا الإطار، يطالب المكتب المركزي بإلغاء مشروع القانون 20.22 التراجعي وسحبه من التداول؛
3. يطالب بمراجعة القوانين المتعلقة بالصحافة والنشر قصد ملائمتها مع التزامات وتعهدات المغرب بموجب المواثيق والمعاهدات الدولية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وإلغاء كل مقتضيات القانون الجنائي السالبة للحرية وكل المقتضيات التي تمنع الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام من أداء مهامهم باستقلالية وبدون ضغوط؛
4. يدعو إلى التخلي عن الانتهاك غير المشروع للحق في الخصوصية المنصوص عليه في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أثناء أنشطة الرقابة واعتراض الاتصالات التي تقوم بها قوات الأمن والمخابرات، خاصة في حق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعمل على فتح تحقيق مستقل ونزيه بشأن استعمال برنامج التجسس Pegasus " التابع لشركة NSO الإسرائيلية؛
5. يلح على وجوب جعل الصحافة، وعلى رأسها وسائل الإعلام العمومية، في خدمة قيم حقوق الإنسان والتربية عليها، وقضايا المواطنين والمواطنات، ومناهضة الكراهية والعنصرية والعنف، وفتح المجال أمام كل الهيئات والمشارب الفكرية والسياسية والثقافية للتعبير عن آرائها والاستفادة من خدمات الإعلام العمومي.

المكتب المركزي

الرباط، في 03 ماي 2019